الثورة ALTHAWRAH
Saturday : 27 Shaban 1434 >6 July > Issue No. 17761

قراءة في المشهد السياسي المصري

الإخفاقات والأخطاء التي أدت إلى عزل مرسي

تحليل/اسكندر المريسي

هي مصر حاملة الدنيا على كتفها وشاغلة الناس، مصر حقيقة التاريخ والجغرافيا وعبقرية الزمان والمكان ما كانت حديثاً يفترى.. لكنها كانت وما زالت وستظل تلك الحقيقة قلب الأمة النابض بالحيوية والتجدد.

وعبر التاريخ لم تكن مصر وتحديداً قاهرة المعز بمنأى عن عواصف التآمرات التي اجتاحت الوطن العربي، فمنذ العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، مروراً بنكسة 5 حزيران 1967م وأعداء الأمة العربية يستهدفون مصر ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

وعلى أهمية ما شهدته من تحولات خلال اليومين الماضيين شملت تغيير نظام الحكم السياسي الذي لم يدم أكثر من عام أخفق خلاله في تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الشعب المصري.. الذي لم يعد قادرا على تحمل المزيد من الإخفاقات.. فبادر بالخروج إلى الشارع في عموم المدن المصرية مطالبا بالتغيير.

فكان المجلس العسكري المصري خيار الضرورة القصوى لتجنيب مصر عواقب الانزلاق السياسي ومن الصعوبة بمكان تفكيك وحدة مصر الوطنية لأن مصر لن ولم تدخل مرحلة العمى السياسي لأن فيها كوادر سياسية مجربة وفقهاء القانون الدستوري وخبراء ذرة وفيزياء واقتصاد.

لذلك وبالنظر إلى ما شهدته مصر من تحول في النظام السياسي ودخول مصر مرحلة انتقالية جديدة بعد عام من حكم مرسي يقودها رئيس المحكمة الدستورية العليا.. وهنا تبرز العديد من التساؤلات حول طبيعة التغيير الذي حدث والإخفاقات التي رافقت نظام حكم مرسي وأدت إلى عزله من منصبه.

يرى المراقبون والمحللون أنه عندما تتآكل منظومة السياسة المحلية وتسقط بالتأكيد يكون من الطبيعي كنتيجة مترتبة سقوط تلك السياسة والنظام والرئيس معاً، ولكن عندما تسقط الثقافة يسقط الوطن وما حصل في جمهورية مصر خلال السنة الماضية كانت معركة واضحة بين الثقافة السياسية والمراهقة السياسية، وكادت النتائج المترتبة إزاء ذلك أن تعصف بالوطن وبوحدته الداخلية.. إلا أن ما حدث لم يكن انقساما سياسيا مركزا كان بالإمكان تفاديه لو كان كذلك بقدر ما حدث من مؤشرات خطيرة لانفصال مصر عن مصر وما كان ذلك ليكون إلا بسبب فقدان اللاعقلانية السياسية وهيمنة العبثية في أرقى صور الفوضى السياسية.

بدليل أن إدارة العملية السياسية تحولت من الحل السلمي إلى صناعة أزمة سياسية بدءاً من تشكيل الجمعية الدستورية بطريقة لا دستورية وتم استبعاد المحكمة الدستورية العليا وما نتج عن ذلك من أزمة حقيقية بين رئاسة الجمهورية والسلطة القضائية لم تسفر عن حل بقدر ما أسفرت عن ترحيل الأخطاء من المنطقة الساكنة إلى المنطقة الساخنة، فحصل تراكم سلبي لتلك الأخطاء في ما يسمى بالسياسة قانون المنعكس الشرطي الذي يعني إنهيار ضمير السياسة في لحظة الانفجار.

فالدستور المصري مرر تمريرا خاطئا وتم التلاعب بأعضاء الجمعية التأسيسية ولم يتم مراعاة قانون السلطة القضائية ولا مراعاة المحكمة الدستورية، وجيء بقاض مستجد بالحركة الدستورية المصرية وهو عصام العريان رغم وجود كفاءات مثل أستاذ ال فقه الدستوري طارق البشري الذي سبق وأن رأس اللجنة الدستورية أثناء الأزمة المصرية في نهاية عهد الرئيس مبارك، برغم أن الدستور المصري وضع في ظروف سياسية غير طبيعية وفي واقع خلاف سياسي كانت تشهده مصر وخناق واضح في الشارع السياسي المصري بين المؤيدين للمسودة الدستورية والمعارضين لها، ولم يجر كما أشرنا حسم الخلاف بطريقة عقلانية بقدر ما حدث في الدستور من عملية استقواء انتفت الصفة الدستورية عن ذلك تماماً.

باعتبار أن الدساتير لا تضع وفقاً لمعايير الأغلبية والأقلية ولكن توضع بالتوافق بين الأغلبية والأقلية مع مراعاة الأقلية في ذلك التوافق، والخطأ الذي نتج عن الأزمة الدستورية والقانونية الاستناد على الأغلبية بفارق 2% مما جعل المعادلة المضادة أغلبية الأغلبية بفارق 2% أدى ذلك إلى توسيع الانقسام السياسي وإلى خروج الشعب المصري ليس بطريقة استعراض القوة بين السلطة والمعارضة والقدرة على حشد الجماهير ولكن بدافع أن ما حدث خطأ استراتيجي لا يمكن تمريره أو القبول به.

وكانت السنة المنصرمة فترة كافية لتشهد مصر أوسع وأشمل حريق سياسي لرئيس منتخب نجح شعبياً وفشل سياسياً عندما انتقل من النظرية إلى التطبيق، وبالتالي ظلت الاحتقانات السياسية تشهد طيلة تلك السنة تراكمات سلبية تراوحت بين الخطأ والخطيئة وامتدت الأزمة تارة بين رئاسة الجمهورية والسلطة القضائية وتارة أخرى بين النائب العام وأعضاء النيابة العامة ومجلس القضاء الأعلى من جهة ورئاسة الجمهورية وجماعة الأخوان من جهة أخرى واتسعت دائرة الاحتقانات السياسية وبلغت الذروة في تسيير المظاهرات والمسيرات وكأن مهمة رئاسة الجمهورية عمل إحصائية مع أو ضد ولم يحصل حتى هبة حامية وهبة باردة ولكن كما أشرنا خناق سياسي في الشارع المصري.

وكان ذلك دليلاً واضحاً على فشل الرئاسة في ضبط إيقاعات السياسة المحلية المصرية، خاصة والتسوية باعتبارها الحل الناقص للمشكلة نتجت عنها سلسلة قرارات عشوائية وارتجالية بين إقالة النائب العام المستشار محمود عبدالمجيد وأدى ذلك إلى اعتصام القضاة ثم صدور قرار بإعادة النائب العام ثم استمرار الأزمة وصدر قرار بإقالة النائب العام فطال الاشتباك بين مؤسسات الدولة المصرية العليا ليتم إقالة أعضاء المحكمة الدستورية في سابقة خطيرة تعد الأولى من نوعها ولم يكن القضاة طرفاً في الأزمة السياسية المصرية خاصة أعضاء المحكمة الدستورية العليا، وبالتالي تكرر الاشتباك بين رئاسة الجمهورية والقضاة فكانت نتائج قانون المنعكس الشرطي المطبق في السياسة المحلية المصرية نقل التسوية السياسية إلى المؤسسة العسكرية المصرية.

حيث جرى إقالة وزير الدفاع الفريق محمد حسين طنطاوي الذي أفشل امتثل للقرار وكان الاعتقاد السائد من قبل المرشد العام للجماعة أن إقالة طنطاوي فاتحة الطريق للهيمنة على المؤسسة العسكرية وأيد المجلس العسكري قرار رئيس الجمهورية وعين عبدالفتاح السيسي وزيرا للدفاع وكان الهدف في حسابات وتقديرات الجماعة إلى أي مدى ممكن ترويض المؤسسة العسكرية المصرية وإلى أي مدى ممكن تسييس الجيش من خلال السيسي.

بيد أن تلك الحسابات ذهبت أدراج الرياح فكان السيسي الذي أيدت جماعة الأخوان تعيينه وزيراً للدفاع أكثر من عشرة طنطاوي غير قابل للترويض أو الاحتواء وغير قابل للطرق أو السحب أو التشكيل ما جعل الأزمة تتمحور ليس بين رئاسة الجمهورية والمؤسسة العسكرية ولا بين الجيش والقوى السياسية ولكن بين جماعة الأخوان والسيسي الذي أيدته تلك الجماعة ثم بدأت تتلفت يميناً ويساراً لعلها تعثر على عسكري جديد لكي تؤسس خلافا داخل المؤسسة العسكرية المصرية.

لكنها كما قلنا وطالت مفاصل المؤسسات المهمة في الدولة المصرية فكان من الطبيعي بحسب المراقبين سقوط مرحلة العام بكل حصاده السلبي، لأن بقاء الحال وفقاً لما كان سائداً يعني استنزاف مصر من الداخل.

ويتعين على مصر أن تدخل مرحلة الضرورة المؤلمة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى ودلالة وأن تنهي في جدول أولى مهامها العملية الأزمة القائمة في مؤسسات الدولة المصرية، وألا تمارس اللعب أو المزح في هذا الشأن تحديداً حتى تستعيد للسلطة القضائية توازنها الطبيعي لتكون مصر طبيعية كما عودتنا تلي ذلك سرعة إنهاء الاحتقان السياسي المتزايد في الشارع المصري ثم إرجاء المفهوم التقليدي الاحتكام إلى الصندوق لأن الصندوق بلا عقل ولا منطق ولكن الاحتكام إلى العقل والمنطق يحتل أولوية في مرحلة الضرورة المؤلمة لتفادي خطر التآكل التدريجي في وحدة مصر الوطنية، لكي لا يضيع وطن تحت دواعي ومبررات الشرعية والبحث عن الديمقراطية لأن الشرعية تعني العقل مناط التكليف في إدارة شؤون الناس وليس إدارة المشاكل بالعبث والخناق والاستقواء بتلك الشرعية.

وتستدعي أولويات المرحلة الراهنة عودة الهدوء للعملية السياسية بسرعة وسرعة تشكيل حكومة جديدة من الكفاءات وإعادة النظر في جذر الأزمة التي بدأت من نقطة الارتكاز الأولى ثم إعادة النظر في التشريعات السياسية الخاصة بالأحزاب والتنظيمات السياسية لضمان أن تكون تلك الأحزاب عوامل أمن واستقرار وأدوات بناء لمصر وليست معاول هدم وتخريب وأن تكون المنافسة والمسابقة على مسألتين أساسيتين تتركزان في حل مشاكل الناس واستكمال مهام بناء الدولة المصرية بعيداً عن إثارة النزاعات الداخلية وإقلاق الأمن والاستقرار لأن الشجار الداخلي أمر معيب في حق مصر الكبيرة بأبنائها وشعبها وحضارتها.

جرحى وقتلى بمصادمات بين الشرطة ومؤيدي مرسي والمواجهات مستمرة

الرئيس المصري المؤقت يحل مجلس الشورى.. و«الإخوان» يقررون البقاء في الميادين حتى عودة مرسي

شهدت مدينة القاهرة وعدة محافظات مصرية وقوع صدامات بين الشرطة وأنصار الرئيس المخلوع محمد مرسي، الذين احتشدوا بقوة أمام جامعة القاهرة بالجيزة وميدان رابعة العدوية وحول المساجد تخللها إطلاق نار أوقعت عدة قتلى وجرحى عندما حاول مؤيدو مرسي اقتحام الحرس الجمهوري تلاها مصادمات مع معارضين لمرسي وسمع دوي إطلاق أعيرة نارية بوسط القاهرة إثر الخطاب الذي ألقاه مرشد الإخوان محمد بديع ونائبه في جماعة الإخوان المسلمين عصام العريان أمام جامع رابعة العدوية دعا فيه بديع أنصار مرسي إلى البقاء في الميادين دفاعاً عن ما أسماه الشرعية، داعياً في نفس الوقت الجيش المصري إلى التراجع عن الانقلاب الذي قاده ضد أول رئيس مدني منتخب حتى يثبت الجيش بأنه ملك لكل المصريين.

يأتي ذلك قبل ساعات من إصدار الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور أمس إعلاناً دستورياً يقضي بحل مجلس الشورى في حين أعلن النائب المصري عبدالمجيد محمود اعتزامه الاستقالة من منصبه منعاً للحرج في إجراءات وقرارات قضائية مستقبلية تخص من قاموا بعزله.

ودعا المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع أنصار الجماعة إلى البقاء في ميادين مصر إلى حين عودة "الرئيس الشرعي محمد مرسي" إلى الحكم.

ووصف بديع أمام حشد لأنصار الرئيس المصري السابق مرسي بقوله هو الرئيس الشرعي ورئيس كل المصريين.

كما ناشد بديع في كلمة له من على منصة رابعة العدوية في مدينة نصر شرقي القاهرة الجيش المصري بالعودة إلى الشعب على حد قوله.

وقال بديع إنه مستعد للتفاهم مع الجيش إن عاد مرسي للحكم، مؤكدا أنهم على استعداد لافتدائه بأرواحهم، ومؤكدا أن مصر "لن تعرف حكما إسلاميا بعد الآن".

وخاطب بديع الجيش بقوله "نحن نفديك من خلفك وأنت تحمينا من أعدائنا، فلا يكن رصاصك ضد شعبك المسلم، فنحن نفديك وأنت تفدينا"، داعيا إياه إلى عدم الانحياز إلى طرف على حساب طرف آخر.

وكان الرئيس المصري المؤقت، المستشار عدلي منصور أصدر أمس إعلاناً دستورياً يقضي بحل مجلس الشورى.

وأفادت مراسلة قناة "العربية" نقلا عن التلفزيون المصري في القاهرة أن الرئيس المؤقت أصدر قراراً جمهورياً بتعيين المستشار علي عوض محمد صالح، مستشاراً دستورياً للرئيس.

كما أصدر منصور قراراً مماثلاً بتعيين الدكتور مصطفى حجازي مستشاراً سياسياً لرئيس الجمهورية.

وفيما يتعلق بالمواجهات المحتدمة قُتل 3 أشخاص في تبادل إطلاق نار بين الجيش المصري وأنصار الرئيس المعزول محمد مرسي في القاهرة.

وبحسب وكالة الصحافة الفرنسية فإن مؤيدي مرسي حاولوا اقتحام دار الحرس الجمهوري بالقاهرة، بعد أن أفادت تقارير سابقة أن حوالي 3 آلاف يتظاهرون أمام المقر، وأشارت أخبار إلى أن مرسي محتجز داخل المبنى.

ونفى الجيش المصري قيامه بإطلاق نار على مؤيدي مرسي، وأكد استخدام طلقات صوت وغازات مسيلة للدموع.

وأفادت صحيفة "المصري اليوم" أن متظاهرين من أنصار مرسي قرب جامعة القاهرة بالجيزة قرروا، أمس، الانطلاق إلى ميدان التحرير، حيث يوجد معارضو مرسي، الأمر الذي يمكن أن يهدد بصدام بين الجانبين.

وإلى ذلك، ذكر التلفزيون المصري أن اشتباكات نشبت بين الجيش ومؤيدين لمرسي في محيط مبنى محافظة الإسماعيلية.

وفي تطور آخر، أكد مسؤول طبي أن 30 شخصاً أصيبوا في اشتباكات اندلعت بين مؤيدين ومعارضين لمرسي، أمس، في مدينة دمنهور عاصمة محافظة البحيرة شمالي القاهرة.

وذكر شهود عيان أن معارضين لمرسي حاولوا منع انطلاق المسيرة التي ضمت ألوفا من مؤيدي مرسي، وأن الاشتباكات تلت ذلك وتدخلت فيها الشرطة بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع.

وإلى ذلك، حاول أنصار مرسي، اقتحام قسم شرطة بجوار جامعة القاهرة في محافظة الجيزة.

وفي محافظة قنا (جنوب)، حاول المئات من أنصار مرسي اقتحام مديرية أمن قنا، وتصدر لهم رجال الأمن بالقنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي، ما أسفر عن جرح اثنين من أنصار الرئيس المعزول.

وفي وقت سابق، استبعد الجيش المصري اتخاذ أي إجراءات استثنائية أو تعسفية ضد أي فصيل أو تيار. وأكد أن التظاهر السلمي وحرية التعبير عن الرأي حق مكفول للجميع.

وجاء في البيان أن "طبيعة أخلاق الشعب المصري لن تسمح بأن ننساق إلى أي دعوة للشماتة أو الانتقام بين فرقاء الشعب الواحد".

وشدد الجيش على أنه سيتجنب "اتخاذ أية إجراءات....حرصاً على تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة البناءة والتسامح".

هذا ويتظاهر آلاف من أنصار جماعة الإخوان المسلمين ومرسي، في القاهرة ضد "الانقلاب العسكري" و"الدولة البوليسية" الجديدة، بين مسجد وأسلاك شائكة تحت رقابة مشددة من الجنود وعناصر الأمن المركزي.

إلى ذلك، دعت حركة "تمرّد"، التي قادت ثورة 30 يونيو ضد مرسي، المصريين "للاحتشاد في جميع ميادين مصر لحماية ثورتهم حتى يكتمل النصر".

أميركا تعزز تواجدها العسكري بالخليج

واشنطن/وكالات/

<،، نشرت البحرية الأميركية ثلاث سفن دورية تضاف إلى المقر العام للأسطول الخامس في البحرين ما يرفع إلى ثمان عدد هذه السفن التي تقوم بمهمة مراقبة مياه الخليج، وذلك وفق ما أعلنته البحرية الأميركية.

والأمر الأكثر لفتا للأنظار في هذه الخطوة، أنها تأتي معاكسة تماما، لتسريبات أميركية سابقة عن توجّه واشنطن إلى خفض تواجدها العسكري في الخليج، وفي دولة البحرين تحديدا، وهو الأمر الذي لم يحمله مختصون في الشأن العسكري على محمل الجد واعتبروه مجرّد تكتيك سياسي.

ولا تغيب إيران عن خلفية تعزيز الوجود العسكري الأميركي في الخليج، لجملة من الاعتبارات من بينها السعي الإيراني الحثيث للتحول إلى قوة بحرية، عبر تدعيم أسطولها الحربي وتكثيف المناورات، وما تجاهر به طهران من تهديدات صريحة للمنطقة شديدة الأهمية في تأمين مواد الطاقة، عبر التلويح بإغلاق مضيق هرمز، وأيضا ما تقوم به من تحركات عملية لبسط النفوذ على مناطق قريبة من الخليج مثل اليمن والصومال عبر تسليح موالين لها هناك.

ووصلت سفن الدورية «يو اس اس تمبست» و«يو اس اس سكوال» و«يو اس اس ثاندربولت» الأربعاء الماضي إلى المرفأ العسكري الأميركي في المنامة حيث ستتخذ موقعا لها. وهذه السفن الإضافية توفر «مرونة كبيرة» للأسطول الخامس لإدارة عمليات أمنية بحرية، كما أكد قائدها الأميرال جون ميلر في بيان.

وفي ربيع 2014م، سيكون هناك ما مجموعه عشر سفن دورية ساحلية وهي سفن طولها 52 مترا وغير مجهزة بالكثير من الأسلحة وستتمركز في منطقة عمليات الأسطول الخامس الأميركي التي تشمل الخليج وبحر عمان والبحر الأحمر والساحل الافريقي الشرقي.

والبحرية الأميركية عززت بصورة تدريجية منذ أكثر من عام تواجدها في المنطقة في مواجهة إيران بعد التوترات المتكررة منذ بداية 2012م في مضيق هرمز الممر الاستراتيجي لتجارة النفط العالمية.

وإضافة إلى سفن الدورية الثماني التي باتت متمركزة في البحرين هناك أيضا أربع كاسحات ألغام. وماتزال في المنطقة كاسحتا ألغام إضافيتان، من أصل أربع أرسلت كتعزيزات إلى الخليج في يونيو 2012م.

وتدل هذه الإجراءات على حرص واشنطن، ليس فقط على الحفاظ على تواجدها العسكري بالخليج، ولكن عملها أيضا على تدعيمه، وذلك على العكس مما كان ورد الشهر الماضي في تقرير لضابط أميركي من أن العسكريين لم يحضروا «خطة بديلة» واقعية في حال أرغمتهم الاضطرابات التي تشهدها البحرين على إقفال القاعدة البحرية الأميركية في البلاد، الأمر الذي جعل مراقبين ومتخصصين في الشؤون العسكرية والاستراتيجية يبدون استغرابهم من طرح هذا السيناريو، مؤكدين أنه مستبعد ولا يوجد مبرر واقعي لطرحه، وأن ما يجري في البحرين من اضطرابات يثيرها معارضون شيعة أمر محدود ومسيطر عليه.

غزة على شفا كارثة إنسانية

جنيف/وكالات

<،، حذرت مؤسسة حقوقية أوروبية من مغبة وقوع كارثة إنسانية في قطاع غزة، جراء تفاقم أزمة الوقود وتعطيل الخدمات المقدمة للمواطنين الأمر الذي يهدد بأزمات بيئية وإنسانية تشل كافة مرافق الحياة .

وقال/ المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان/، في بيان صحفي، أمس: إن تتبعه لمسار الأحداث في غزة ينذر بحدوث كارثة حقيقية تتطلب تدخلاً دولياً عاجلاً لإغاثة القطاع وإنقاذ قرابة مليون ونصف المليون مواطن من مأساة إنسانية.

وأضاف: إن أزمة نقص الوقود تنذر بكارثة حقيقية خلال ساعات في مستشفيات ومراكز وزارة الصحة، الأمر الذي أدى إلى تقليص بعض الخدمات الإسعافية إلا في حالات الطوارئ.

ولفت إلى تأثير أزمة الوقود على القطاع البحري، إذ يهدد توقف العمل عن الصيد ما يقارب 4000 صيّاد، يعيلون آلاف الأسر من مهنة الصيد توقفت مراكبهم جراء نفاد الوقود مما يضيف المزيد من المعاناة على حياتهم القاسية في ظل الحصار البحري الذي تفرضه إسرائيل عليهم إذ تمنع القوارب من الصيد لأكثر من ستة أميال.

وكشف المرصد عن شلل يهدد مركبات غزة عن التوقف إلى جانب أزمات بيئية وإنسانية تهدد بتعطيل الخدمات المقدمة للمواطنين والتي تتعلق بالمياه والصرف الصحي وخدمات النظافة.

وعلى صعيد أزمة الكهرباء في القطاع، فقد أكّد المرصد أنّ تفاقم الأزمة تترك آثاراً سلبية في مختلف النواحي وأبرزها دفع 'المياه العادمة' نحو البحر ما يؤدي ذلك إلى كارثة بيئية حقيقية ..وتحتاج 8 محطات معالجة لمياه الصرف الصحي في غزة، لوقود أثناء انقطاع التيار الكهربائي، وفي حال لم يتوفر التيار فإن أجزاء من المدينة تغرق بمياه الصرف الصحي.

وأشار إلى أن أزمة غاز الطهي بالقطاع تتصاعد تدريجياً إذ يحتاج قطاع غزة يومياً نحو 250 طنا يوميا، فيما متوسّط الكميّات الواردة يوميًا عبر معبر كرم أبو سالم تصل إلى 130 طنا فقط أي بنسبة عجز تزيد عن 50%.

ودعا المرصد المجتمع الدولي للإسراع في معالجة الأزمة القائمة، وفتح جميع معابر القطاع والضغط على إسرائيل لرفع الحصار بشكل فوري وكامل.

أكبر انتشار أمني صيني في عاصمة شينجيانج

بكين/أ ف ب

انتشرت الشرطة الصينية لمكافحة الشغب أمس في شوارع اورومتشي عاصمة اقليم شينجيانغ تحسبا لوقوع حوادث بمناسبة الذكرى الرابعة للاضطرابات الاتنية في 2009م، وبعد الحوادث الدامية التي وقعت الاسبوع الماضي بحسب الصحف الصينية الرسمية.

وكتبت صحيفة غلوبال تايمز أن الانتشار الامني هو «الاكبر منذ 2009م» مع قوات امن مزودة بخوذات وشرطيين يقومون بدوريات في العاصمة باسلحتهم» ويتمركزون بآلياتهم «على المحاور الرئيسية في اورومتشي». واوقع حادثان عنيفان في شينجيانغ 35 قتيلا في هذه المنطقة حيث غالبية السكان من الاويغور الناطقين بالتركية وتسيطر اتنية الهان من اصول صينية على الاقتصاد والمؤسسات.

ومنذ 2009م يتم تشديد الإجراءات الأمنية في اورومتشي مع اقتراب الخامس من يوليو تاريخ اندلاع الاضطرابات لكن هذه السنة «اعمال العنف الاسبوع الماضي ارغمت السلطات على التأهب» بحسب الصحيفة.

ففي الخامس من يوليو 2009م نزل الآلاف من الاويغور إلى شوارع اورومتشي وهاجموا الهان ما اوقع 197 قتيلا من اصول صينية قبل أن يهاجم الصينيون بدورهم الاوريغور في الايام التالية. والهان الذين وصلوا في العقود الماضية بالآلاف إلى شينجيانغ اصبحوا يسيطرون على الاقتصاد والسياسة والثقافة ما اثار مشاعر الاحباط لدى قسم كبير من الاويغور.

والسبت الماضي أعلن العضو في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني يو زينغ شينغ أن بكين «ستكثف تحركاتها لتفكيك المجموعات الإرهابية» المسؤولة بحسب السلطات عن اعمال العنف الاخيرة.

والاسبوع الماضي هاجم «مشاغبون» اويغور بالسكاكين مركزي شرطة ومبنى رسمي في لوكون ما اسفر عن مقتل 24 شخصا.

وقتل 11 من المعتدين. وبعد يومين وقعت اضطرابات على بعد اكثر من الف كلم في هوتان لم تسفر عن ضحايا بحسب مصدر رسمي. واثرت اعمال العنف هذه بحسب الصحيفة على الموسم السياحي في المنطقة «لان العديد من السياح قرروا الغاء رحلتهم».